

الجمهورية التونسية  
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE



وزارة المالية  
MINISTÈRE DES FINANCES



# 2021

مشروع قانون  
المالية التعديلي

نوفمبر 2021

## الفهرس

1	الفهرس
2	قائمة الجداول
4	تقديم
6	تذكير بأهم فرضيات قانون المالية الأصلي
7	تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2021
7	1. مداخيل ميزانية الدولة
11	2. نفقات ميزانية الدولة
13	3. عجز الميزانية والتمويل
14	4. حجم الدين العمومي
16	تحيين ميزانية الدولة لسنة 2021
16	1. تحيين فرضيات التوازن
16	2. مداخيل ميزانية الدولة
21	3. نفقات ميزانية الدولة
27	4. عجز الميزانية
28	5. حاجيات وموارد التمويل
31	6. حجم الدين العمومي

## قائمة الجداول

- جدول عدد 1: المداخل الجبائية ..... 10
- جدول عدد 2 : المداخل غير الجبائية والهبات ..... 11
- جدول عدد 3: توازن ميزانية الدولة ..... 15
- جدول عدد 4: عائدات المساهمات ..... 20
- جدول عدد 5: منحة دعم المحروقات حسب الشركات ..... 24
- جدول عدد 6: الإعتمادات الإضافية لوزارة الصحة و الشؤون الإجتماعية ..... 27
- جدول عدد 7: حاجيات التمويل ..... 28
- جدول عدد 8 موارد الإقتراض ..... 30
- جدول عدد 9: قروض دعم الميزانية حسب المصدر ..... 30
- جدول عدد 10: تطور حجم الدين العمومي وهيكلته ..... 31
- جدول عدد 11: هيكله حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات الرئيسية ..... 32
- جدول عدد 12: توازن ميزانية الدولة للفترة 2019-2021 ..... 33
- جدول عدد 13: عمليات الخزينة ..... 34

## قائمة الرسوم البيانية

- 7.....رسم بياني عدد 1: نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية حسب طبيعة المداخيل
- 8.....رسم بياني عدد 2: تطور الأداءات المباشرة
- 9.....رسم بياني عدد 3: تطور الأداءات غير المباشرة
- 12.....رسم بياني عدد 4: تطور النفقات
- 13.....رسم بياني عدد 5: نسبة الإنجاز حسب طبيعة النفقات
- 14.....رسم بياني عدد 6: هيكلية حجم الدين الخارجي حسب أهم العملات الأجنبية
- 17.....رسم بياني عدد 7 : تحيين موارد ميزانية الدولة لسنة 2021
- 19.....رسم بياني عدد 8: المداخيل الجبائية المحينة لسنة 2021
- 21.....رسم بياني عدد 9: المداخيل غير الجبائية والهبات المحينة لسنة 2021
- 22.....رسم بياني عدد 10: تطور نسبة نفقات التأجير من الناتج الإجمالي المحلي
- 23.....رسم بياني عدد 11: العوامل المساهمة في الترفيع في دعم المحروقات
- 25.....رسم بياني عدد 12: تطور نفقات الدعم وهيكلتها منذ سنة 2010
- 27.....رسم بياني عدد 13 : تحيين نفقات ميزانية الدولة لسنة 2021
- 28.....رسم بياني عدد 14: تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي
- 31.....رسم بياني عدد 15: تطور نسبة حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي

## تقديم

عرفت تونس كسائر بلدان العالم مع مطلع سنة 2020 أزمة صحية ناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-19 مما أدى إلى انخفاض حاد للنمو وللمبادلات التجارية وتزايد الضغوطات على المالية العمومية خاصة بتراجع المداخيل وبرمجة نفقات استثنائية لمجابهة هذا الظرف. واستوجبت هذه الوضعية الاستثنائية اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات ذات الطابع المالي والجبائي والاجتماعي لمساندة الأسر والمؤسسات المتضررة فضلا عن تخصيص اعتمادات إضافية لدعم القطاع الصحي.

وقد أدى تأثير الزيادة في النفقات وتراجع المداخيل إلى اتساع عجز الميزانية والكشف عن حاجيات تمويل إضافية ساهمت في تدهور نسب الدين العمومي، وذلك في سياق حرج يتسم بصعوبات في الوصول إلى السوق المالية الدولية والمحلية.

وعلى الرغم من الانطلاق في حملات التطعيم ضد كوفيد-19 بداية من شهر مارس 2021، فإن التطورات الاقتصادية خلال الأشهر الأولى من سنة 2021، اتسمت بتواصل تداعيات هذه الأزمة على عديد القطاعات خاصة السياحة والخدمات والنقل، وتأخر الانتعاش الإقتصادي الذي كان متوقعا في 2021، بالإضافة إلى تواصل ارتفاع سعر برميل النفط.

وبالتالي، بات من الضروري إعداد ميزانية تعديلية لسنة 2021 لتهيئة كافة السبل للتعامل مع الأزمة وتوفير الاعتمادات الضرورية للتحويلات الاجتماعية والخدمات الصحية الأساسية بالإضافة إلى مجابهة نفقات الدعم.

وعلى هذا الأساس، تم تحيين ميزانية 2021 وفقا لما يلي:

- **مراجعة نسبة النمو بالأسعار القارة من 4% مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 2.6%.**
- **مراجعة فرضية سعر برميل النفط من 45 دولار للبرميل مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 70 دولار للبرميل.**
- **تطور الموارد الذاتية للميزانية لكامل سنة 2021 بنسبة 13% مقابل نسبة تطور بـ 9.6% مبرمجة بقانون المالية الأصلي أي زيادة بـ 1340 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2021، متأتية من مداخيل جبائية لحد 991 م.د ومداخيل غير جبائية وهبات لحد 349 م.د.**
- **ارتفاع نفقات الميزانية دون إعتبار تسديد أصل الدين بـ 4038 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2021 متأتية أساسا من:**

- **زيادة بـ 227 م.د في نفقات الأجور** نتيجة لإمضاء جملة من الإتفاقيات والتدابير الجديدة إلى جانب الإنتدابات والترقيات والزيادات القطاعية وإجراءات أخرى تم إقرارها بعد المصادقة على قانون المالية الأصلي لتبلغ كتلة الأجور 20345 م.د مقابل 20118 م.د مقدرة أولياً.
- **زيادة بـ 286 م.د في نفقات التسيير** يهم جزءا منها وزارة الصحة لتدعيم اقتناء الأدوية بالمؤسسات الصحية.
- **زيادة بـ 2926 م د لدعم المحروقات** لتبلغ 3327 م.د مقابل 401 م.د مقدرة أولياً، ويعزى ذلك خاصة إلى تحيين معدل سعر برميل النفط في حدود 70 دولار للبرميل لكامل السنة عوضا عن 45 دولار للبرميل مقدرة أولياً بالإضافة إلى عدم تفعيل التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المواد البترولية لما تبقى من سنة 2021.
- **زيادة بـ 550 م.د بعنوان تدخلات دون الدعم** تهم أساسا برنامج المساعدات الإستثنائية للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل والممول من البنك الدولي بالإضافة إلى تدخلات لفائدة وزارة التربية بمناسبة العودة المدرسية ممولة من المؤسسات المالية والبنكية.
- **زيادة بـ 185 م.د بعنوان نفقات الإستثمار** تتأتى خاصة من إجراءات استثنائية تهم وزارة الصحة لمجابهة جائحة كوفيد-19، ووزارة التربية بمناسبة العودة المدرسية.
- **اقتصاد بـ 248 م.د بعنوان فوائد الدين العمومي.**
- **زيادة بـ 112 م.د في النفقات الطارئة وغير الموزعة.**

وتبعاً لما تقدم ينتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدولة لكامل سنة 2021 إلى أهم النتائج المحيئة التالية:

- **إرتفاع حجم الميزانية بنسبة 7.2%** مقارنة بقانون المالية الأصلي ليبليغ 55520 م.د مقابل 51804 م.د مقدر أولياً و 48833 م.د مسجل سنة 2020.
- **تمويل 62% من الميزانية بالموارد الذاتية للدولة** مقابل 64% مقدرة أولياً.
- **مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود -8.3%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -6.6% تم إقراره بقانون المالية الأصلي و -9.6% مسجل سنة 2020.
- **نسبة المديونية في حدود 85.6%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 79.5% مسجلة في سنة 2020.

## تذكير بأهم فرضيات قانون المالية الأصلي

تم تقدير حجم ميزانية الدولة لسنة 2021 بـ 51804 م.د أي بزيادة 4.2% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2020.

واعتمدت هذه التقديرات بالخصوص على الفرضيات والمعطيات التالية:

- النتائج المتوقعة لسنة 2020 على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت من السنة وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية لسنة 2021 حسب تقديرات منوال التنمية الاقتصادي، خصوصا فيما يتعلق بالنمو (4% بالأسعار القارة مقابل -7.3% متوقعة لكامل سنة 2020)،
- اعتماد معدل سعر برميل النفط لكامل السنة بـ 45 دولار للبرميل،
- اعتماد معدل سعر صرف الدولار مقابل الدينار بـ 2.800،
- تطور واردات السلع بـ 9.9% في علاقة بمتطلبات الاسترجاع التدريجي لنسق الإنتاج والاستثمار،
- حصر نسبة عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة من الناتج المحلي الإجمالي في حدود -6.6% مقابل -11.4% مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2020.

## تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2021

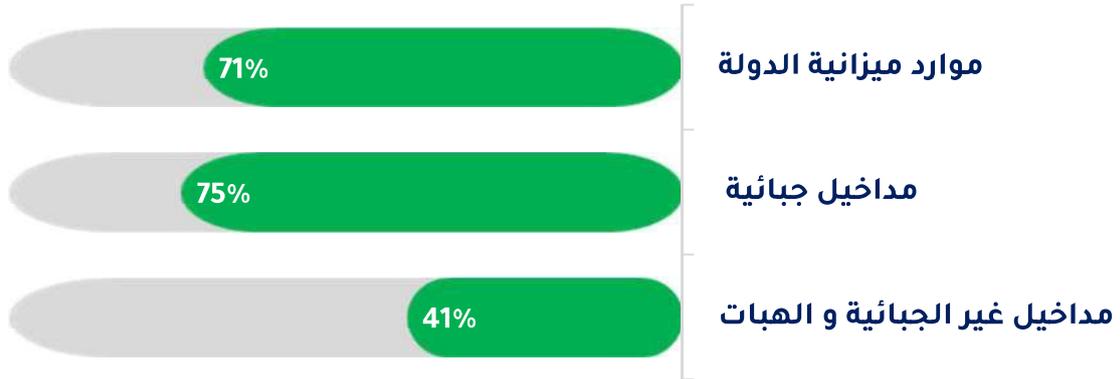
أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2021، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، إلى تسجيل النتائج التالية:

### 1. مداخيل ميزانية الدولة

بلغت المداخيل الجمالية لميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2021 ما قدره 23569 م.د أي زيادة بـ 10.3% أو 2199+ م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 ونسبة إنجاز مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2021 في حدود 71%.

ويبين الرسم التالي نسب الإنجاز مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 حسب طبيعة المداخيل:

رسم بياني عدد 1: نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية حسب طبيعة المداخيل



### أ. المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية إلى موفى سبتمبر 2021 ما قدره 22222 م.د مسجلة بذلك تطورا بـ 15.1% أو 2921+ م.د ونسبة إنجاز في حدود 75% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2021 ويفسر هذا التطور خاصة بـ:

- ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 4.6% أو 297 م.د.
- تراجع مردود الضريبة على الشركات البترولية بنسبة 14.6% أو -62 م.د بالعلاقة خاصة مع عدم تسديد الشركة التونسية للأنشطة البترولية لكامل الضريبة المستوجبة نظرا للصعوبات المالية التي تمر بها، مع الإشارة إلى أن المبلغ المسجل من مردود الضريبة على الشركات البترولية يتضمن جزءا بعنوان سنة 2020 في حدود 75 م.د.

ودون اعتبار هذا المبلغ يتراجع مردود الضريبة بنسبة 32.1% مقارنة بموفى سبتمبر 2020.

- تطور مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 10.7% أو 203 م.د إلى موفى سبتمبر 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة، ويتضمن هذا المبلغ جزءا من متخلدات 2020.

#### رسم بياني عدد 2: تطور الأداءات المباشرة



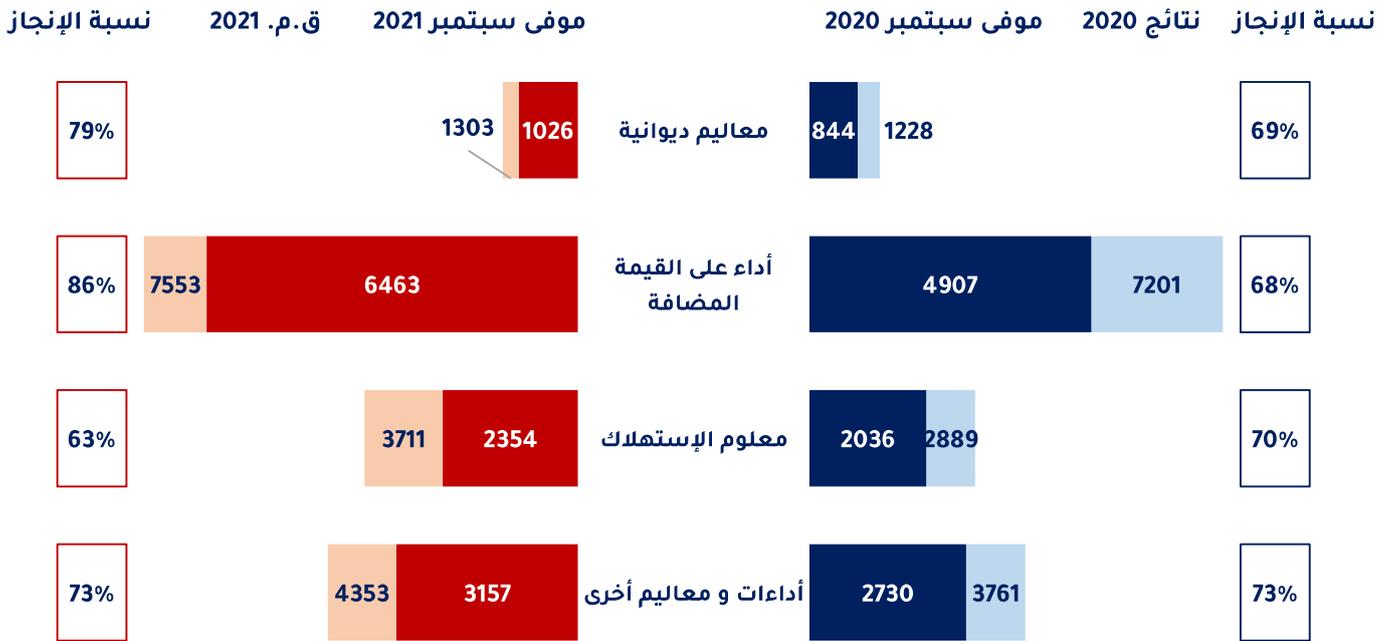
وفيما يتعلق بالأداءات غير المباشرة فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 23.6% أو 2484 م.د إلى موفى سبتمبر 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية، وتتأتى هذه الزيادة من استخلاصات بالنظام الداخلي لحد 1566 م.د ومن الاستخلاصات الموظفة على التوريد لحد 917 م.د.

وتتميز الأداءات غير المباشرة إلى موفى سبتمبر 2021 بتحسن مردود جل الأداءات والضرائب على غرار:

- مردود المعاليم الديوانية بنسبة 21.6% أو 182 م.د لتبلغ 1026 م.د مقابل 844 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية وذلك بالعلاقة مع ارتفاع قيمة الواردات بالنظام العام دون الطاقة بنسبة 22.8%.

- مردود الأداء على القيمة المضافة بنسبة 31.7% أو 1557 م.د لتبلغ 6463 م.د مقابل 4907 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية ويعود ذلك إلى تحسن مردود الاستخلاص من ناحية وارتفاع قيمة الواردات من ناحية أخرى.
- مردود معلوم الإستهلاك بنسبة 15.6% أو 318 م.د ليبلغ 2354 م.د مقابل 2036 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية ، يتأتى خاصة من معلوم الإستهلاك على السيارات (126 م.د) بالعلاقة مع ارتفاع عدد السيارات السياحية الموردة (80%) ومعلوم الإستهلاك على التبغ (85 م.د) ومعلوم الإستهلاك على المشروبات الكحولية (+68 م.د) ومعلوم الإستهلاك على المحروقات (32 م.د).
- مردود الأداءات والمعالم الأخرى بنسبة 15.6% أو 427 م.د لتبلغ 3157 م.د مقابل 2730 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية. وتهم الزيادة (427 م.د) أساسا خطايا وعقوبات صادرة في المادة الجبائية (116 م.د) ومعالم على العقود والمبادلات (69 م.د) ومعالم التسجيل (29 م.د) ومعلوم على الجولان (13 م.د).

### رسم بياني عدد 3: تطور الأداءات غير المباشرة



ويخلص الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية المسجلة منذ سنة 2019:

جدول عدد 1: المداخيل الجبائية

2021			2020		2019	بحساب م.د
نسبة الإنجاز / ق.م	موفى سبتمبر	ق.م <sup>(1)</sup>	كامل السنة	موفى سبتمبر		
71%	9221	12905	12068	8784	12648	<b>الأداءات المباشرة</b>
	5.0%	9.0%	-4.6%		39.5%	
69%	6763	9762	8945	6466	8813	الضريبة على الدخل
51%	366	720	510	428	1121	الشركات البترولية
86%	2093	2423	2613	1890	2714	الشركات غير البترولية
77%	13000	16920	15079	10517	16253	<b>الأداءات غير المباشرة</b>
	23.6%	16.1%	-7.2%		5.3%	
79%	1026	1303	1228	844	1284	المعاليم الديوانية
86%	6463	7553	7201	4907	7797	الأداء على القيمة المضافة
63%	2354	3711	2889	2036	2872	معلوم الاستهلاك
73%	3157	4353	3761	2730	4299	أداءات و معاليم أخرى
75%	22222	29825	27147	19301	28901	<b>جملة المداخيل الجبائية</b>
	15.1%	12.9%	-6.1%		17.9%	

## ب. المداخيل غير الجبائية والهبات

بلغت الموارد غير الجبائية والهبات المستخلصة إلى موفى سبتمبر ما قدره 1347 م.د مقابل 2070 م.د إلى موفى سبتمبر 2020 أي بتراجع صاف بـ 722 م.د أو 34.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 ونسبة إنجاز في حدود 41% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2021.

ويفسر هذا النقص (-722 م.د) أساسا باستخلاص موارد هبات داخلية استثنائية لصندوق 18-18 تقدر بـ 202 م.د إلى موفى سبتمبر 2020 والذي تم احداثه لمجابهة جائحة كوفيد 19، وتراجع الإستخلاصات بعنوان الهبات الخارجية بـ 526 م.د.

وتتأتى المداخيل غير الجبائية إلى موفى سبتمبر 2021 خاصة من عائدات المساهمات لحد 638 م.د (المتأتية خاصة من مرابيح البنك المركزي) و من مداخيل عبور الغاز الجزائري لحد 103 م.د ومداخيل المصادرة في حدود 50 م.د.

<sup>(1)</sup> نسب التطور في خانة ق.م وقع احتسابها مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2020.

ويخلص الجدول الموالي جملة المداخل غير الجبائية والهبات منذ سنة 2019:

جدول عدد 2 : المداخل غير الجبائية والهبات

2021			2020		2019	بحساب م.د
نسبة الإنجاز / ق.م	موفى سبتمبر	ق.م	كامل السنة	موفى سبتمبر		
80%	638	800	933	773	1068	عائدات المساهمات
34%	103	306	332	43	323	مداخل عبور الغاز
0%	0	361	280	0	532	مداخل تسويق المحروقات
100%	50	50	50	0	300	مداخل المصادرة
53%	512	967	973	683	811	مداخل أخرى
<b>52%</b>	<b>1303</b>	<b>2484</b>	<b>2568</b>	<b>1499</b>	<b>3034</b>	<b>جملة المداخل غير الجبائية</b>
<b>6%</b>	<b>44</b>	<b>800</b>	<b>779</b>	<b>571</b>	<b>250</b>	<b>الهبات</b>
<b>41%</b>	<b>1347</b>	<b>3284</b>	<b>3347</b>	<b>2070</b>	<b>3284</b>	<b>جملة المداخل غير الجبائية والهبات</b>

## 2. نفقات ميزانية الدولة

بلغت نفقات الميزانية إلى موفى سبتمبر 2021 ما قدره 27265 م.د مسجلة بذلك زيادة صافية بنسبة 5.9% أو 1528 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، و تهم هذه الزيادة البنود التالية:

- زيادة في نفقات التأجير بـ 964 م.د لتبلغ مستوى 15075 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 14111 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.
- تراجع طفيف في نفقات التسيير بـ 1 م.د لتبلغ مستوى 959 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 960 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.
- تراجع نفقات التدخلات دون الدعم ودون التدخلات ذات الصبغة التنموية بـ 692 م.د لتبلغ مستوى 1284 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 1976 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية وذلك نتيجة لجملة من الإجراءات التي وقع اتخاذها خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2020 لمجابهة جائحة كوفيد-19 تهم خاصة مساعدات ومنح إستثنائية للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل ومنح البطالة الفنية ومنح لصغار الحرفيين.

ث. زيادة في نفقات الدعم بـ 260 م.د لتبلغ مستوى 2613 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 2353 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، تهم هذه الزيادة نفقات دعم المحروقات بـ 132 م.د ونفقات دعم المواد الأساسية بـ 124 م.د و نفقات دعم النقل بـ 4 م.د 2020.

ج. زيادة في نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية بـ 795 م.د لتبلغ مستوى 1984 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 1189 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

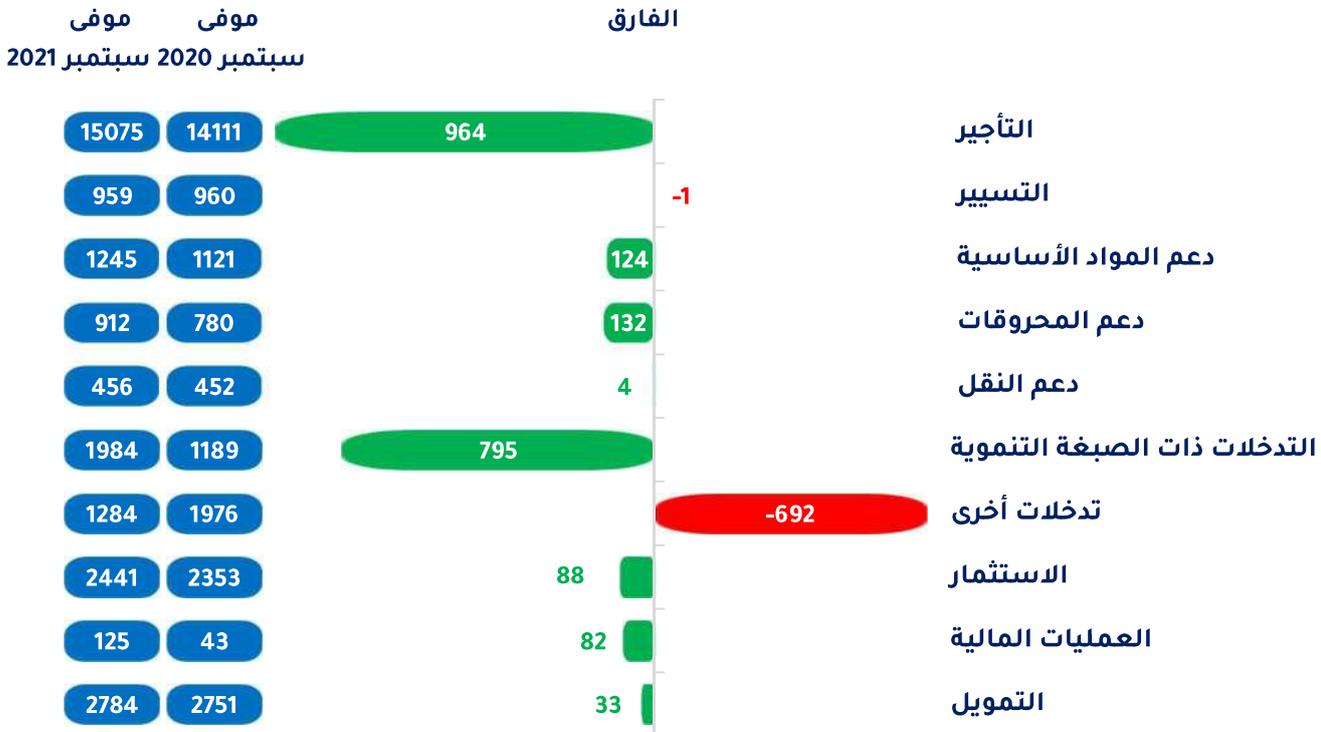
ح. زيادة في نفقات الاستثمار بـ 88 م.د لتبلغ مستوى 2441 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 2353 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

خ. زيادة في نفقات العمليات المالية بـ 82 م.د لتبلغ مستوى 125 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 43 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

د. زيادة في نفقات التمويل بـ 33 م.د لتبلغ مستوى 2784 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 2751 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

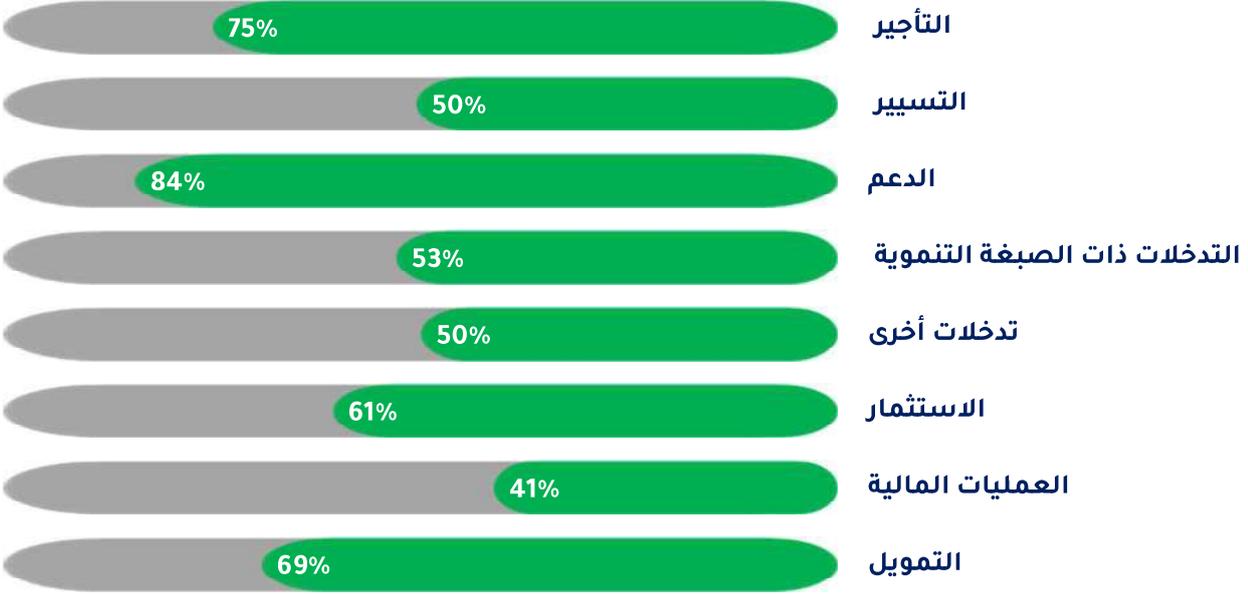
ويبين الرسم البياني الموالي توزيع هذه الزيادة (+1528 م.د) حسب طبيعة النفقات:

#### رسم بياني عدد 4: تطور النفقات



وبلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى سبتمبر 2021 مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 مستوى 68% تتوزع حسب طبيعة النفقات كما يلي:

رسم بياني عدد 5: نسبة الإنجاز حسب طبيعة النفقات



### 3. عجز الميزانية والتمويل

بلغ عجز الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة مستوى 3790 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 4937 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، و باعتبار الهبات والمصادرة بلغ العجز مستوى 3696 م.د مقابل 4366 م.د مسجلة خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

وبلغ تسديد أصل الدين مستوى 7917 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 5374 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، يتوزع بين داخلي لحد 2477 م.د و خارجي لحد 5440 م.د، مسجلا بذلك نسبة انجاز في حدود 69% مقارنة بقانون المالية لسنة 2021.

وفيما يخص قروض وتسبقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 1261 م.د في موفى سبتمبر 2021 مقابل 1149 م.د في موفى سبتمبر 2020.

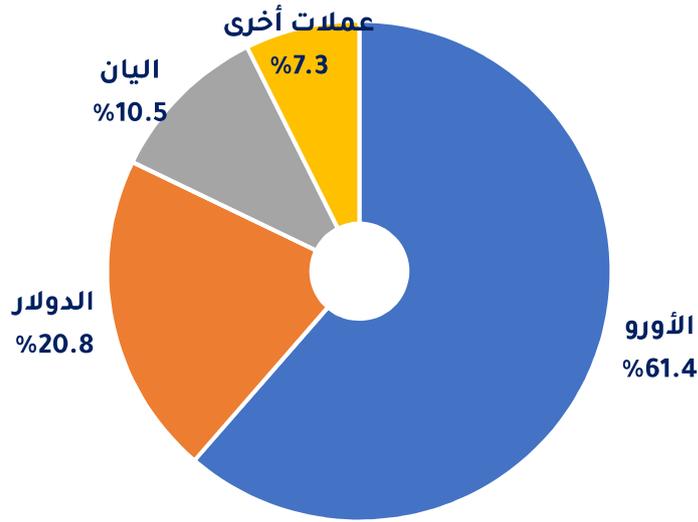
وقد نتج عن ذلك حاجيات تمويل جمالية في حدود 12873 م.د خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2021 مقابل 10888 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2020 أي زيادة بـ 1985 م.د.

#### 4. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى سبتمبر 2021 ما قدره 101818 م.د يتوزع بين حجم الدين الداخلي لحد 39658 م.د و خارجي لحد 62160 م.د.

ويمثل الرسم البياني التالي هيكله حجم الدين الخارجي حسب أهم العملات الأجنبية:

رسم بياني عدد 6: هيكله حجم الدين الخارجي حسب أهم العملات الأجنبية



ويحوصل الجدول الموالي نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2021:

جدول عدد 3: توازن ميزانية الدولة

2021				2020		2019	بحساب م.د	
(1)-(2)	نسبة الإنجاز/ق.م	موفى سبتمبر (2)	ق.م	كامل السنة	موفى سبتمبر (1)			
<b>4183</b>	<b>70%</b>	<b>36442</b>	<b>51804</b>	<b>48833</b>	<b>32259</b>	<b>42275</b>	<b>جملة موارد الدولة</b>	
2199	71%	23569	33109	30494	21370	32185	مداخل الميزانية	1
1985	69%	12873	18695	18339	10888	10090	موارد الخزينة	2
<b>4183</b>	<b>70%</b>	<b>36442</b>	<b>51804</b>	<b>48833</b>	<b>32259</b>	<b>42275</b>	<b>جملة تكاليف الدولة</b>	
1528	68%	27265	40203	40894	25737	35778	نفقات الميزانية	1
2655	79%	9177	11601	7939	6522	6497	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	2
<b>2199</b>	<b>71%</b>	<b>23569</b>	<b>33109</b>	<b>30494</b>	<b>21370</b>	<b>32185</b>	<b>مداخل الميزانية</b>	<b>-I</b>
2921	75%	22222	29825	27147	19301	28901	المداخل الجبائية	1
-196	52%	1303	2484	2568	1499	3034	المداخل غير الجبائية	2
-526	6%	44	800	779	570.5	250	الهبات	3
<b>1528</b>	<b>68%</b>	<b>27265</b>	<b>40203</b>	<b>40894</b>	<b>25737</b>	<b>35778</b>	<b>نفقات الميزانية</b>	<b>-II</b>
964	75%	15074.5	20118	19203	14111	16765	نفقات التأجير	1
-1	50%	959	1900	2357	960	1606	نفقات التسيير	2
363	62%	5882	9420	11223	5518	9970	نفقات التدخلات	3
260	84%	2613	3101	4486	2353	4788	نفقات الدعم	1-3
124	57%	1245	2200	2416	1121	1800	(المواد الأساسية)	
132	227%	912	401	1470	780	2538	(المحروقات)	
4	91%	456	500	600	452	450	(النقل)	
795	53%	1984	3748	2746	1189	1934	التدخلات ذات الصبغة التنموية	2-3
-692	50%	1284	2571	3991	1976	3248	تدخلات أخرى	3-3
88	61%	2441	4033	4186	2353	4125	نفقات الاستثمار	4
82	41%	125	302	189	43	107	نفقات العمليات المالية	5
33	69%	2784	4030	3736	2751	3205	نفقات التمويل	6
		0	400				النفقات الطارئة و غير الموزعة	7
<b>1180</b>		<b>-1006</b>	<b>-3914</b>	<b>-7493</b>	<b>-2186</b>	<b>-938</b>	<b>النتيجة الأولية دون الهبات والمصادرة</b>	<b>1</b>
			-3.2%	-6.4%		-0.8%	النسبة من الناتج	
<b>1147</b>		<b>-3790</b>	<b>-7944</b>	<b>-11229</b>	<b>-4937</b>	<b>-4143</b>	<b>العجز دون الهبات و المصادرة</b>	<b>2</b>
			-6.6%	-9.6%		-3.4%	النسبة من الناتج	
<b>670</b>		<b>-3696</b>	<b>-7094</b>	<b>-10400</b>	<b>-4366</b>	<b>-3593</b>	<b>العجز باعتبار الهبات و المصادرة</b>	<b>3</b>
			-5.9%	-8.9%		-2.9%	النسبة من الناتج	

## تحيين ميزانية الدولة لسنة 2021

### 1. تحيين فرضيات التوازن

- باعتبار النتائج المسجلة إلى موفى سنة 2020 و مستجدات التسعة أشهر الأولى من سنة 2021 تم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2021 على أساس الفرضيات التالية:
- تحيين نسبة النمو بالأسعار القارة بـ 2.6% مقابل 4% مقدرة أوليا لسنة 2021.
  - تحيين معدل سعر برميل النفط في حدود 70 دولار للبرميل لكامل السنة عوضا عن 45 دولار للبرميل مقدرة أوليا.
  - تفعيل العديد من الاتفاقيات غير المبرمجة بقانون المالية الأصلي،
  - رصد اعتمادات إضافية وتحويلات إجتماعية في إطار مجابهة جائحة كوفيد-19.
  - عدم المصادقة على بعض الإجراءات الواردة بقانون المالية الأصلي لسنة 2021.
  - عدم تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات بالسوق الداخلية لما تبقى من سنة 2021.

### 2. مداخل ميزانية الدولة

على ضوء النتائج المسجلة إلى نهاية سنة 2020 وموفى سبتمبر من سنة 2021 وأخذا بعين الاعتبار تطورات الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي والضغوطات والمستجدات، من المنتظر أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2021 ما قدره 34449 م.د أي تطورا بـ 13% أو +3955 م.د بالمقارنة مع نتائج 2020 وتطورا بـ 4% أو +1340 م.د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية الأصلي.

رسم بياني عدد 7 : تحيين موارد ميزانية الدولة لسنة 2021



وتتأتى هذه المداخيل الإضافية لميزانية الدولة (+1340 م.د) من:

#### أ. على مستوى المداخيل الجبائية

من المنتظر أن تبلغ المداخيل الجبائية ما قدره 30816 م.د أي زيادة بـ 991 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي +3669 م.د (13.5%) مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2020.

ويهمّ التحسّن في الإستخلاصات الجبائية بالأساس:

• **الأداءات المباشرة:** من المنتظر أن تسجل زيادة صافية بـ 309 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وزيادة بـ 1145 م.د (9.5%) مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2020. وتتوزع هذه الزيادة (+309 م.د) حسب الأداءات والضرائب كالتالي:

❖ **الضريبة على الدخل:** من المتوقع أن يسجل مردود الضريبة على الدخل نقص صاف بـ 252 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 565 م.د (6.3%) مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2020، وذلك بالرغم من ارتفاع مردود الضريبة على المرتبات والأجور بالعلاقة مع تفعيل الإتفاقيات والزيادات القطاعية في الأجور التي لم يقع برمجتها في قانون المالية الأصلي.

❖ **الضريبة على الشركات البترولية:** من المنتظر أن يسجل مردود الضريبة على الشركات البترولية زيادة بـ 291 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وبحوالي 501 م.د أو

98.4% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2020 وذلك بالعلاقة مع مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" إلى 70 دولار للبرميل مقابل 45 دولار مقدرة أوليا و41.7 دولار للبرميل مسجلة سنة 2020، مع الإشارة وأنه وقع الإبقاء خلال التحيين على كميات الإنتاج المقدرة أوليا.

❖ **الضريبة على الشركات غير البترولية:** من المتوقع أن يسجل مردود الضريبة على الشركات غير البترولية زيادة بـ 270 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 80 م.د أو 3% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2020 وذلك بالعلاقة مع تحسن مردود الإستخلاص.

• **الأداءات غير المباشرة:** من المنتظر أن تسجل زيادة صافية بـ 682 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 2523 م.د أو 16.7% بالمقارنة مع نتائج سنة 2020. وحسب الأنظمة، من المنتظر أن تسجل الأداءات غير المباشرة بالنظام الداخلي زيادة بـ 525 م.د مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1545 م.د بالمقارنة مع نتائج 2020، وستسجل هذه الاستخلاصات بالنظام الديواني زيادة بـ 157 م.د مقارنة مع قانون المالية الأصلي وزيادة بـ 978 م.د مقارنة مع نتائج سنة 2020. علما وأنّ تطور الأداءات غير المباشرة سنة 2021 يبقى بالخصوص رهين تحقيق فرضية النمو (2.6%) وتطور واردات السلع وحجم استرجاع فائض الأداء. وتتوزع الأداءات غير المباشرة كما يلي:

❖ **المعاليم الديوانية:** يقدر مردود المعاليم الديوانية المحين لسنة 2021 بـ 1343 م.د أي زيادة بـ 40 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي و 115 م.د أو 9.3% مقارنة بنتائج سنة 2020 بالعلاقة مع التطور المتوقع لنسبة واردات السلع..

❖ **الأداء على القيمة المضافة:** يقدر مردود الأداء على القيمة المضافة المحين لسنة 2021 بـ 8700 م.د أي زيادة بـ 1147 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي و 1499 م.د أو 20.8% مقارنة بنتائج سنة 2020 بالعلاقة خاصة مع تحسن مردود الاستخلاص.

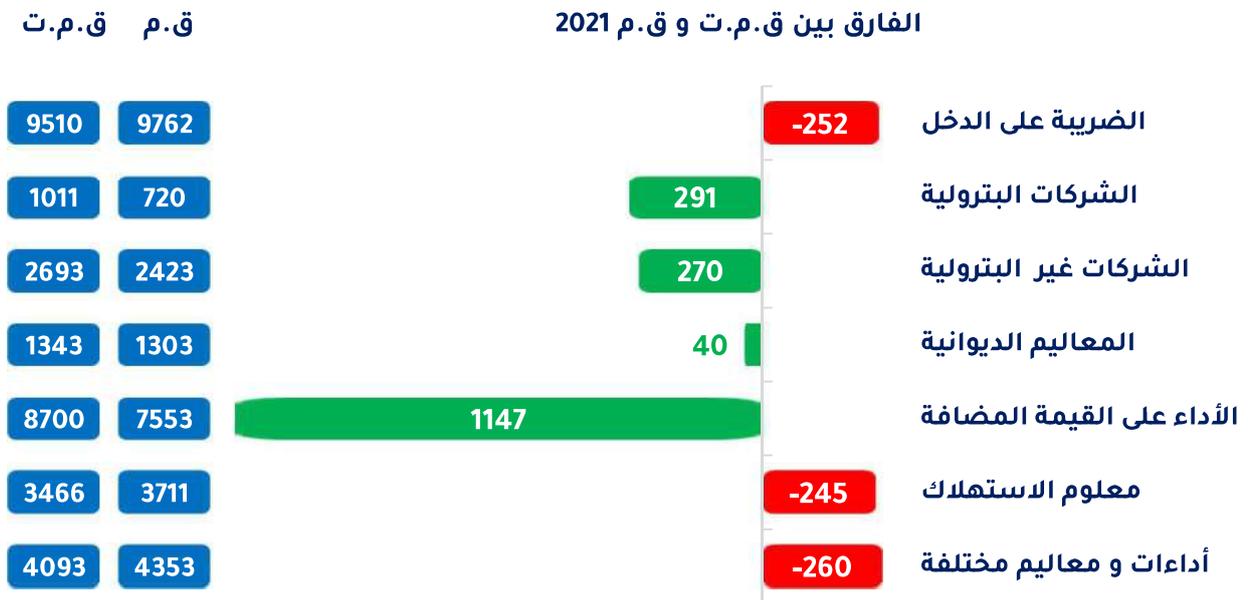
❖ **معلوم الاستهلاك:** يقدر معلوم الاستهلاك المحين لسنة 2021 بـ 3466 م.د أي نقص بـ 245 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 577 م.د أو 20% مقارنة بنتائج سنة 2020. ويعود ذلك خاصة إلى عدم المصادقة على إجراء الترفيع في معلوم الاستهلاك الموظف على المنتوجات البترولية والتأخر في إجراء الترفيع في أسعار التبغ.

❖ **الأداءات والمعالم الأخرى:** يقدر مردود الأداءات والمعالم الأخرى المحين لسنة 2021 بـ 4093 م.د أي نقص بـ 260 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 333 م.د أو 8.8% مقارنة بنتائج سنة 2020.

وتفضي هذه التقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 24.4%، وتتراجع هذه النسبة إلى مستوى 23.6% دون إعتبار الجباية البترولية.

ويحوصل الرسم البياني التالي التوزيع الجملي للمداخل الجبائية المحينة لسنة 2021 وتطورها بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي:

#### رسم بياني عدد 8: المداخل الجبائية المحينة لسنة 2021



#### ب. على مستوى المداخل غير الجبائية

تقدر المداخل غير الجبائية المحينة لسنة 2021 بحوالي 3103 م.د مقابل 2484 م.د مقدرة أوليا أي زيادة بـ 619 م.د أو 24.9% وزيادة بـ 535 م.د أو 20.8% مقارنة بنتائج سنة 2020. وضبط تحيين الموارد غير الجبائية على أساس:

- تعبئة مبلغ 865 م.د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة مقابل 800 م.د مقدرة أوليا أي زيادة بـ 65 م.د.
- استخلاص 550 م.د بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري مقابل 306 م.د مقدرة أوليا بالعلاقة مع ارتفاع كميات الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي (20 مليار متر مكعب مقابل 10 مليار متر مكعب مقدرة أوليا).

- استخلاص 598 م.د بعنوان مداخيل النفط مقابل 361 م.د مقدرة أوليا نتيجة مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" إلى 70 دولار للبرميل مقابل 45 دولار مقدرة أوليا.
  - تعبئة موارد بعنوان المصادرة في حدود 95 م.د مقابل 50 م.د مقدرة أوليا.
  - مداخيل غير جبائية أخرى بقيمة 995 م.د مقابل 967 م.د مقدرة أوليا، وتتضمن مبلغ 160 م.د متأت من هبات داخلية من المؤسسات المالية والبنكية لفائدة وزارة التربية لتمويل تدخلات استعجالية بمناسبة العودة المدرسية ولفائدة وزارة الصحة لتدعيم اقتناء الأدوية بالمؤسسات الصحية.
- ويبين الجدول الموالي تقديرات عائدات المساهمات المحينة لسنة 2021 حسب أهم المؤسسات:

#### جدول عدد 4: عائدات المساهمات

2021		2020	2019	بحساب م.د
ق م ت	ق م			
568	700	704	676	البنك المركزي التونسي
		147	294	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
80			25	صندوق الودائع والأمانات
25	10	10	10	ديوان الطيران المدني و المطارات
75	25	20	20	ديوان البحرية التجارية والموانئ
20				صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية
11				البنك الوطني الفلاحي
45	15	43	13	شركة البحيرة للتطوير و الاستثمار
41	50	10	30	مؤسسات أخرى
<b>865</b>	<b>800</b>	<b>933</b>	<b>1068</b>	<b>المجموع</b>

#### ت. على مستوى الهبات الخارجية

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2021 تعبئة هبات خارجية محينة في حدود 530 م.د مقابل 800 م.د مقدرة أوليا و 779 م.د مسجلة خلال سنة 2020.

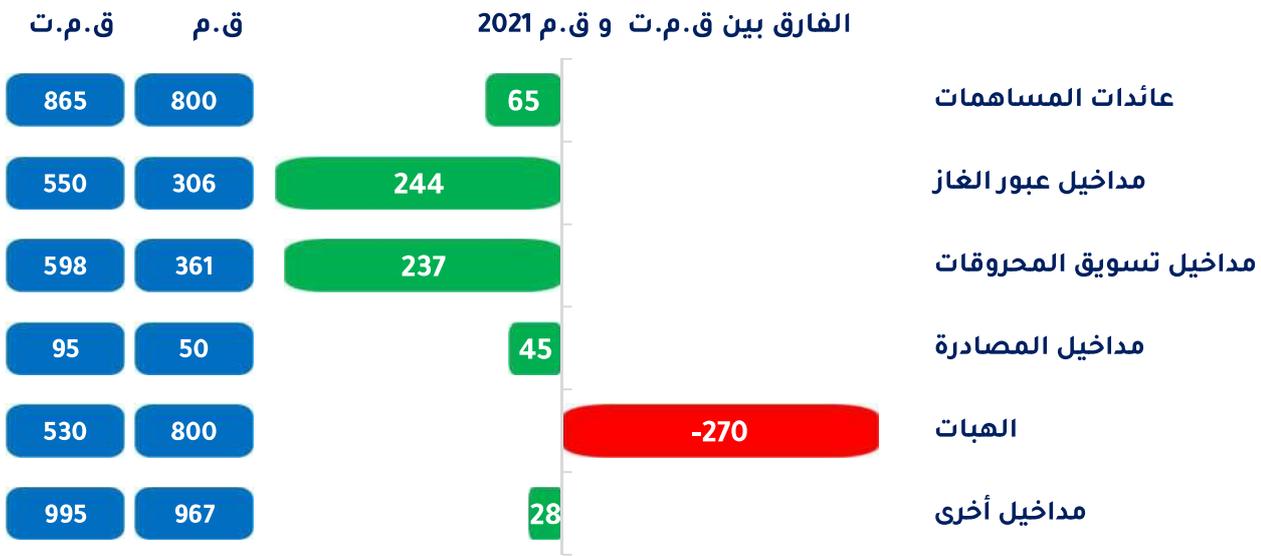
وتتأت هذه الهبات من برامج تعاون مع الإتحاد الأوروبي وخاصة منها:

- برنامج دعم الحوكمة الاقتصادية: 248 م.د.
- برنامج دعم الإدماج الإجتماعي: 66 م.د.
- برنامج دعم التنمية الريفية: 50 م.د.

- برنامج التحول الطاقوي: 46 م.د.
- برنامج دعم التعليم والبحث والإبتكار: 24 م.د.
- برنامج دعم التنافسية ودعم الصادرات: 17 م.د.

ويبين الرسم البياني الموالي تطور المداخيل غير الجبائية والهبات المحينة لسنة 2021 ومقارنتها بتقديرات قانون المالية الأصلي

### رسم بياني عدد 9: المداخيل غير الجبائية والهبات المحينة لسنة 2021



### 3. نفقات ميزانية الدولة

على ضوء النتائج المسجلة إلى نهاية سنة 2020 وموفى سبتمبر من سنة 2021 وبالنظر إلى الأوضاع الناتجة عن جائحة كوفيد-19 خاصة على القطاع الصحي وعلى الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، تم تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2021 بما قدره 44241 م.د، أي بزيادة صافية بـ 4038 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وتهم البنود التالية:

#### أ. نفقات التأجير

من المنتظر أن تبلغ نفقات التأجير المحينة لكامل سنة 2021 مستوى 20345 م.د مقابل 20118 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي زيادة بـ 227 م.د، وذلك نتيجة تفعيل جملة من الإتفاقيات والتدابير الجديدة إلى جانب الإنتدابات والترقيات والزيادات القطاعية وإجراءات أخرى تم إقرارها بعد المصادقة على قانون المالية الأصلي. وتعتبر هذه التعديلات ضغوطات ضرورية لتفادي حدوث عجز في نفقات تأجير بعض الوزارات.

مع الإشارة إلى أنه وفي إطار إيفاء الدولة بجميع تعهداتها، قدرت الكلفة الأولية لجملة الإجراءات الإضافية المشار إليها أعلاه بحوالي 520 م.د غير أن النصوص التطبيقية المتعلقة ببعض الإجراءات لم تصدر بعد وبالتالي لا يمكن ترسيمها بقسم نفقات التأجير للوزارات المعنية في المقابل تم ترسيم جزء منها بقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة على أن يتم اسنادها عند الاقتضاء.

ويلاحظ بأن نفقات التأجير أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة حيث أن نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي أخذت منحى تصاعدي منذ سنة 2010 لتسجل نسبة 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 ونسبة 16.1% منتظرة لسنة 2021.

ويبين الرسم البياني التالي تطور نفقات التأجير منذ سنة 2010:

#### رسم بياني عدد 10: تطور نسبة نفقات التأجير من الناتج المحلي



#### ب. نفقات التسيير

من المنتظر أن تسجل نفقات التسيير المحينة لسنة 2021 زيادة بـ 286 م.د مقارنة بالمبلغ المقدر بقانون المالية الأصلي لتبلغ 2186 م.د وذلك بعد تعديل بعض بنود النفقات ببعض الوزارات ومعاوضة مجهود وزارة الصحة لمجابهة جائحة كوفيد-19 بمبلغ 303 م.د بعنوان تدعيم اقتناء الأدوية بالمؤسسات الصحية.

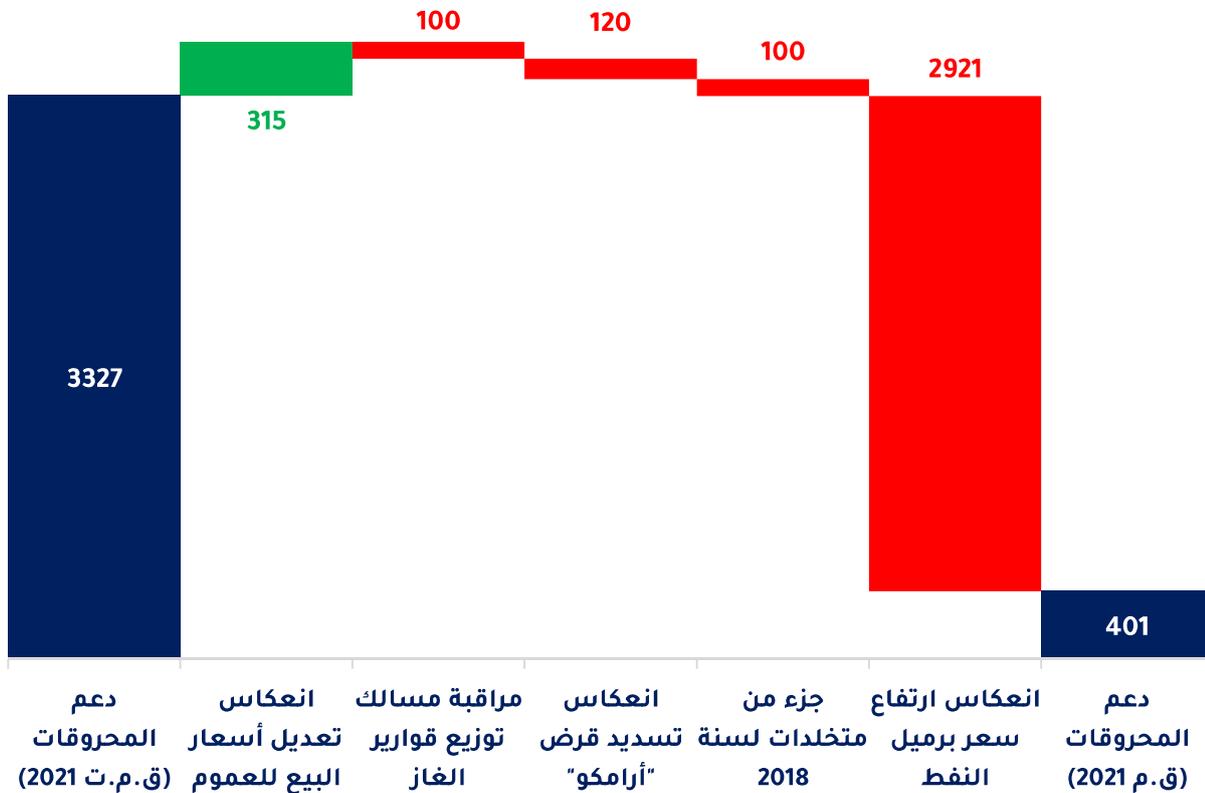
#### ت. نفقات الدعم

تم الترفيع في نفقات دعم المحروقات بـ 2926 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي ليلعب 3327 م.د مقابل 401 م.د مقدرة أوليا.

وقد تم تحيين نفقات دعم المحروقات وفقا للعوامل التالية:

- مراجعة فرضية سعر برميل النفط إلى 70 دولار للبرميل مقابل 45 دولار مقدرة أوليا بالنظر إلى إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية،
  - انعكاس تسديد قسط بـ 120 م.د من قرض الصندوق السعودي للتنمية لتمويل شراعات مواد نفطية من شركة أرامكو (بعنوان خلاص جزء من متخلدات منحة الدعم التكميلية لسنة 2019 بمبلغ جملي 612 م.د سيتم تسديده على خمس سنوات)،
  - إدراج 100 م.د كخلاص جزء من متخلدات بعنوان منحة الدعم التكميلية لسنة 2018 (قسط أول من مبلغ جملي بـ 813 م.د) على أن يتم تسديد المبالغ المتبقية من هذه المنحة على سبعة أقساط يتم ادراجها بميزانيات السنوات القادمة.
  - انعكاس تعديل أسعار البيع للعموم (فيفري، مارس وأفريل)،
  - عدم تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات بالسوق الداخلية لما تبقى من سنة 2021،
- ويبين الرسم البياني الموالي الانعكاس الصافي للعوامل المساهمة في الترفيع في دعم المحروقات:

رسم بياني عدد 11: العوامل المساهمة في الترفيع في دعم المحروقات



وتتوزع منحة دعم المحروقات حسب الشركات كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول عدد 5: منحة دعم المحروقات حسب الشركات

الفارق (ق.م.ت/ق.م.)	ق.م.ت 2021	ق.م 2021	بحساب م.د
25	70	45	سعر برميل النفط
-	2.800	2.800	سعر صرف الدولار
2921	3422	501	1 حاجيات التمويل
100	100	-	2 خلاص جزء من متخلدات لسنة 2018
120	120	-	3 تسديد قرض أرامكو
-100	-	100	4 مراقبة مسالك توزيع قوارير الغاز
315	315	-	5 مردود تعديل أسعار المواد البترولية
<b>2926</b>	<b>3327</b>	<b>401</b>	<b>6 منحة الدعم : (1)+(2)-(3)-(4)-(5)</b>

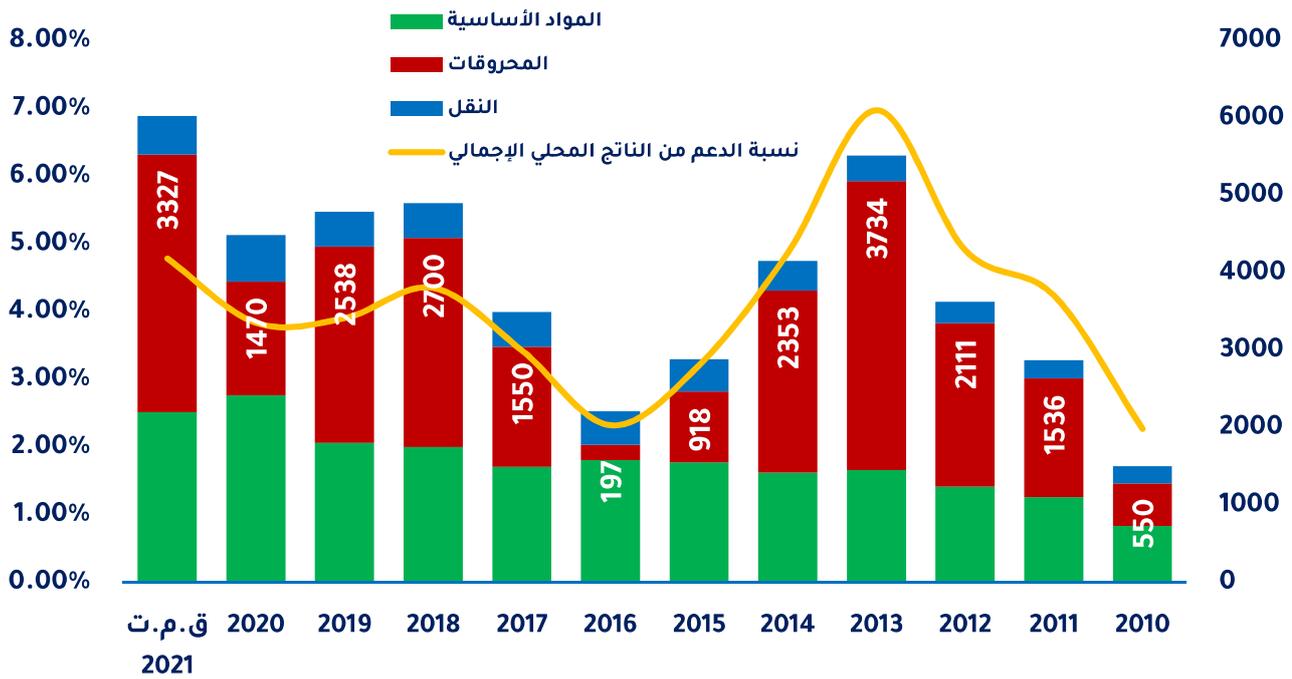
ويشار أنّ كلّ زيادة (أو إنخفاض) بدولار واحد في سعر برميل النفط تترتب عنها كلفة إضافية (أو إقتصاد) على مستوى الميزانية بـ 101 م.د (أعباء إضافية بـ 130 م.د ومداخل إضافية بـ 29 م.د).

وأنّ كلّ زيادة (أو إنخفاض) بـ 10 مليمات في معدل سعر صرف الدولار بالنسبة لمنظومة الدعم تترتب عنها كلفة إضافية (أو إقتصاد) على مستوى الميزانية بـ 27 م.د (أعباء إضافية بـ 35 م.د ومداخل إضافية بـ 8 م.د).

وفيما يهم **دعم المواد الأساسية ودعم النقل** فقد تمت المحافظة في مشروع قانون المالية التعديلي على نفس المبلغ المرسم بقانون المالية الأصلي أي 2200 م.د لدعم المواد الأساسية و 500 م.د لدعم النقل.

وتبعاً لذلك ينتظر أن ترتفع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 بالمقارنة مع سنتي 2020 و2019 لتبلغ نسبة 4.8% مقابل 3.8% و3.9% على التوالي.

رسم بياني عدد 12: تطور نفقات الدعم وهيكلتها منذ سنة 2010



**ث. التدخلات دون الدعم**

من المنتظر أن تبلغ نفقات التدخلات دون الدعم لكامل سنة 2021 ما قدره 6869 م.د مقابل 6319 م.د مقدرة أوليا أي زيادة ب 550 م.د تهم برنامج المساعدات الإستثنائية للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل الممول من البنك الدولي (280 م.د) بالإضافة إلى تدخلات لفائدة وزارة التربية بمناسبة العودة المدرسية ممولة من المؤسسات المالية والبنكية (20 م.د) وبرمجة خلاص متخلدات وزارة التربية بعنوان التنفيل (96 م.د).

**ج. نفقات الاستثمار والعمليات المالية**

من المنتظر أن تبلغ نفقات الإستثمار والعمليات المالية لكامل سنة 2021 ما قدره 4520 م.د مقابل 4335 م.د مقدرة أوليا أي زيادة صافية ب 185 م.د (الترفيغ بحوالي 782 م.د واقتصاد في نفقات أخرى ب 597 م.د).

وتتأتى الزيادة خاصة من الإجراءات الاستثنائية التي تهم أساسا:

- وزارة الصحة لمجابهة جائحة كوفيد-19 (اقتناء المعدات الفردية، تمويل اقتناء التلقيح ضد فيروس كورونا الممول من البنك الدولي، البرنامج الخاصي للتوقي ومجابهة فيروس كورونا الممول من (FADES): 622 م.د،
- وزارة التربية لتأهيل وصيانة المؤسسات التربوية (حساب أموال المشاركة الممول من البنوك والمؤسسات البنكية بعنوان العودة المدرسية) 30 م.د،

## ح. نفقات التمويل

تقدر نفقات التمويل المنتظرة لسنة 2021 بـ 3782 م.د مقابل 4030 م د مقدرة في قانون المالية الأصلي أي تراجع صافي بـ 248 م.د. وتتوزع هذه النفقات بين فائدة الدين الداخلي في حدود 2238 م.د مقابل 2189 م.د مقدرة أوليا، وفائدة الدين الخارجي في حدود 1544 م.د مقابل 1841 م.د مقدرة أوليا.

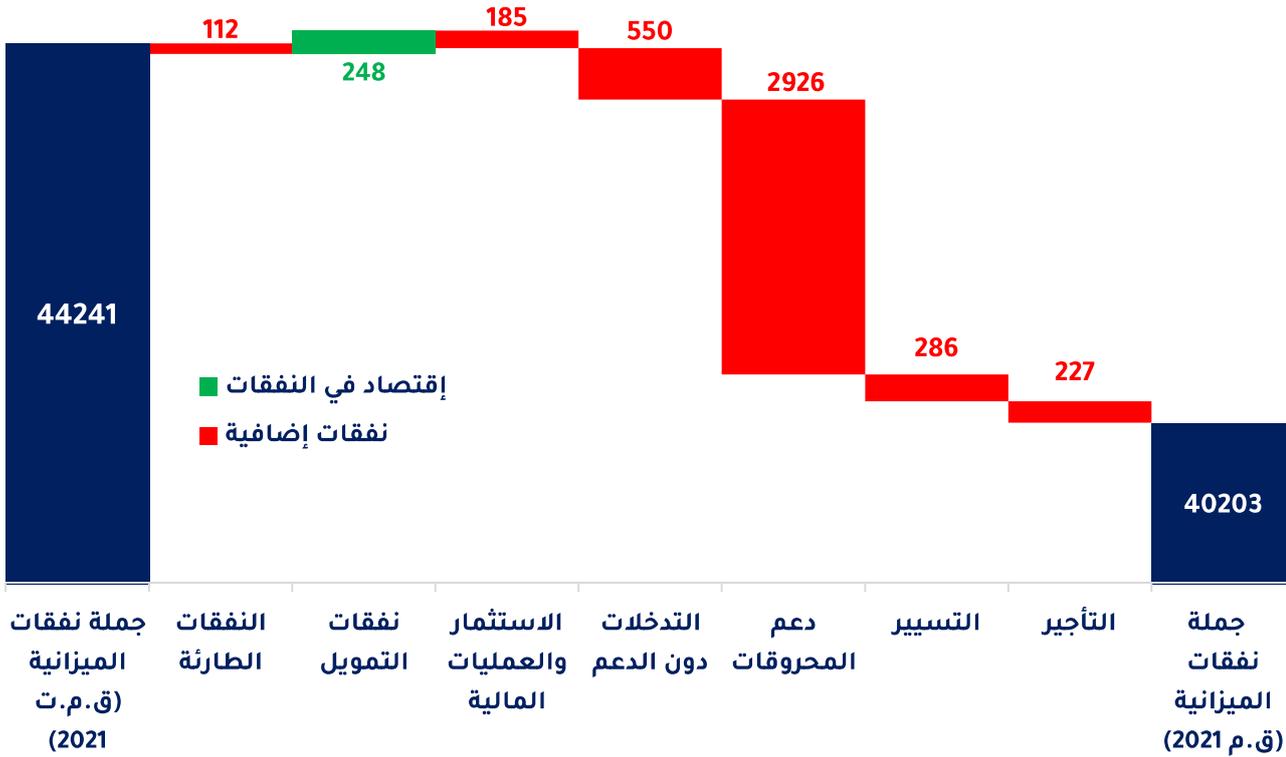
ويفسر هذا الاقتصار الصافي في نفقات التمويل كالتالي:

- تأجيل اصدار القرض الرقاعي وتراجع نسق سحبات القروض الخارجية: -180 م.د.
- نتيجة مراجعة أسعار الصرف: -120 م.د.
- الترفيع في حجم اصدارات رقاع الخزينة: 25 م.د.
- ارتفاع الايداعات بالخزينة: 27 م.د.

## خ. النفقات الطارئة وغير الموزعة

تقدر النفقات الطارئة وغير الموزعة المحينة لسنة 2021 بـ 511 م.د مقابل 400 م.د مقدرة أوليا وذلك باعتبار ترسيم جزء من بقية نفقات التأجير غير الموزعة بين الوزارات مع الإشارة إلى أن هذا المبلغ يتضمن اعتمادات قدرها 270 م.د تم صرفها إلى موفى سبتمبر 2021 وبالتالي فإن جملة الإعتمادات غير الموزعة والمتوفرة تبلغ 241 م.د.

رسم بياني عدد 13 : تحيين نفقات ميزانية الدولة لسنة 2021



وتجدر الإشارة أنه في إطار مجابهة جائحة كوفيد-19، تطورت نفقات كل من وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية خلال سنة 2021 كالتالي:

جدول عدد 6: الإعتمادات الإضافية لوزارتي الصحة و الشؤون الاجتماعية

ق.م.ت 2021	الإعتمادات الإضافية				ق.م 2021	بحساب م.د
	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير		
3868	522		303	158	2885	وزارة الصحة
2219 <sup>(2)</sup>		280			1955	وزارة الشؤون الاجتماعية

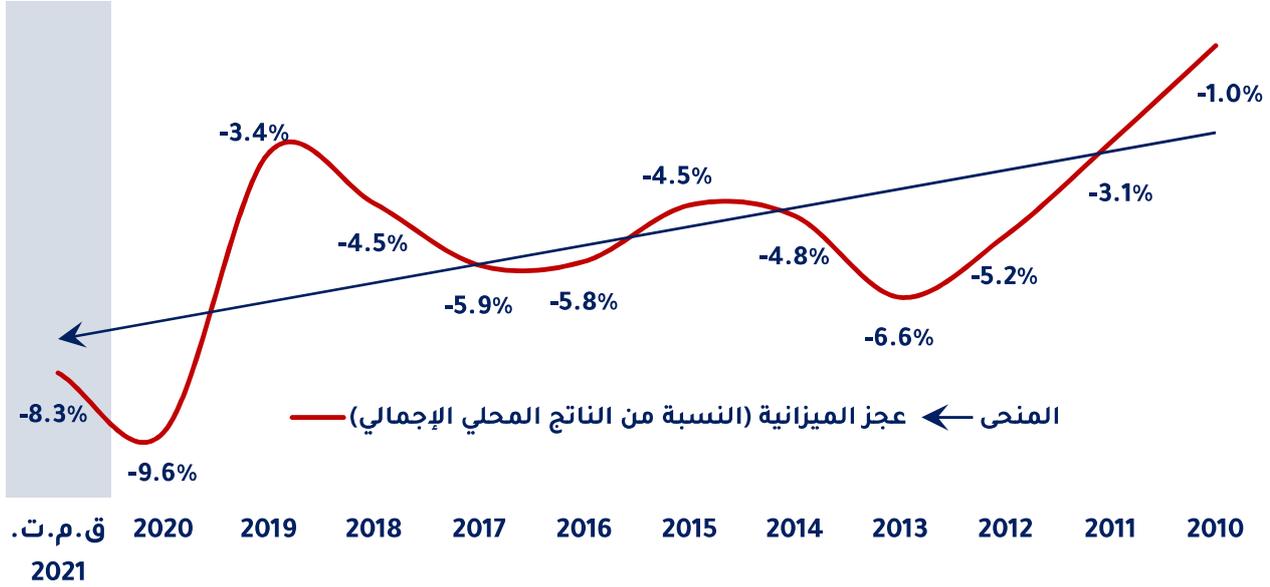
#### 4. عجز الميزانية

باعتبار كل هذه الضغوطات والمستجدات المذكورة سابقا، سيبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2021 ما قدره 55520 م.د أي زيادة بـ 3716 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وبذلك يسجل عجز الميزانية المتوقع دون اعتبار الهبات والمصادرة ارتفاعا إلى مستوى 10417 م.د أو 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي و 9792 م.د أو 7.8%

(2) باعتبار اقتصاد في بعض البنود الأخرى

من الناتج المحلي الإجمالي باعتبار الهبات و المصادرة مقابل تباعا 7944 م.د أو 6.6% من الناتج و 7094 م.د أو 5.9% من الناتج مقدرة بقانون المالية الأصلي.

رسم بياني عدد 14: تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(3)</sup>



## 5. حاجيات وموارد التمويل

من المتوقع أن تبلغ حاجيات التمويل المحيئة لسنة 2021 مستوى 21071 م.د مقابل 18695 م.د مقدرة أوليا أي حاجيات تمويل إضافية في حدود 2376 م.د تتوزع كما يلي:

جدول عدد 7: حاجيات التمويل

حاجيات تمويل إضافية	2021		2020	2019	بحساب م.د
	ق.م.ت	ق.م			
2698	9792	7094	10400	3593	تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة
-372	11129	11501	7394	6397	تسديد أصل الدين
50	150	100	545	100	قروض وتسبقات الخزينة الصافية
<b>2376</b>	<b>21071</b>	<b>18695</b>	<b>18339</b>	<b>10090</b>	<b>حاجيات التمويل</b>

<sup>(3)</sup> بداية من سنة 2019 تم إحتساب عجز ميزانية الدولة طبقا للقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

ومن المنتظر أن يتم خلال الثلاثي الأخير من سنة 2021 تسديد 736 م.د بعنوان أصل الدين الخارجي و 2476 م.د بعنوان أصل الدين الداخلي ليبلغا إلى موفى سنة 2021 ما قيمته 6176 م.د و 4953 م.د على التوالي. وفيما يلي أهم التسديدات المنجزة إلى حدود موفى سبتمبر 2021:

- أفريل 2021: قسط من الاككتاب القطري 250 م دولار (689 م دينار)،
  - جويلية 2021: قرض السوق المالية العالمية بضمان الحكومة الأمريكية 500 م دولار (1396 م دينار)،
  - أوت 2021: قرض السوق المالية العالمية بضمان الحكومة الأمريكية 500 م دولار (1387 م دينار)،
  - "رقاع الخزينة 52 أسبوع" بمبلغ جملي 345 مليون دينار،
  - "رقاع الخزينة القابلة للتنظير" بمبلغ 701 م دينار (جانفي 2021) و 425 م دينار (جوان 2021)،
  - أقساط من القرض البنكي بالعملة بمبلغ 815 م دينار،
  - قسط من الاككتاب الوطني 2014 بمبلغ 166.6 م دينار (جوان 2021).
- ويشار إلى أن كل زيادة (أو نقص) ب 10 مليمات في سعر صرف الدولار أو الأورو و 100 مليم ل 1000 يان ياباني تترتب عنها زيادة (أو نقص) في خدمة الدين العمومي لسنة 2021 كما يلي:

بحساب م.د	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
<b>فائدة الدين العمومي</b>	2.7	1.7	0.6
<b>أصل الدين العمومي</b>	6.5	15.8	0.7
<b>خدمة الدين العمومي</b>	<b>9.2</b>	<b>17.5</b>	<b>1.3</b>

وسيتم تغطية حاجيات التمويل بتعبئة موارد اقتراض ب 20270 م.د تتأتى من إصدارات داخلية لحد 8120 م.د وسحوبات خارجية لحد 12150 م.د، كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول عدد 8 موارد الإقتراض

2021			2020	2019	بحساب م.د
(1)-(2)	ق.م.ت (2)	ق.م (1)			
2540	8120	5580	11126	2640	<b>موارد الاقتراض الداخلي</b>
799	1249	450	2441	436	رقاع الخزينة 52 أسبوع
343	3343	3000	3261	1014	رقاع الخزينة القابلة للتنظير
1000	1600	600			قرض وطني
			2810		تسبقة البنك المركزي
398	1928	1530	2615	1189	قرض داخلي بالعملة
<b>865-</b>	<b>12150</b>	<b>13015</b>	<b>4771</b>	<b>7053</b>	<b>موارد الاقتراض الخارجي</b>
100	950	850	849	669	قروض خارجية موظفة
50	150	100	120	100	قروض معاد إقراضها
5545	11050	5505	3802	4066	قروض دعم الميزانية
6560-		6560		2218	السوق المالية العالمية
<b>1675</b>	<b>20270</b>	<b>18595</b>	<b>15897</b>	<b>9693</b>	<b>موارد الاقتراض</b>

وتقدر موارد الاقتراض للثلاثي الأخير من سنة 2021 حوالي 8120 م د ومن المنتظر اللجوء إلى مصادر اقتراض داخلية ممكنة بحوالي 2650 م د بالإضافة إلى مصادر اقتراض خارجية للفترة المتبقية من سنة 2021 بمبلغ 5470 م د منها 136 م د قروض خارجية موظفة 5335 م د قروض خارجية لدعم الميزانية.

جدول عدد 9: قروض دعم الميزانية حسب المصدر

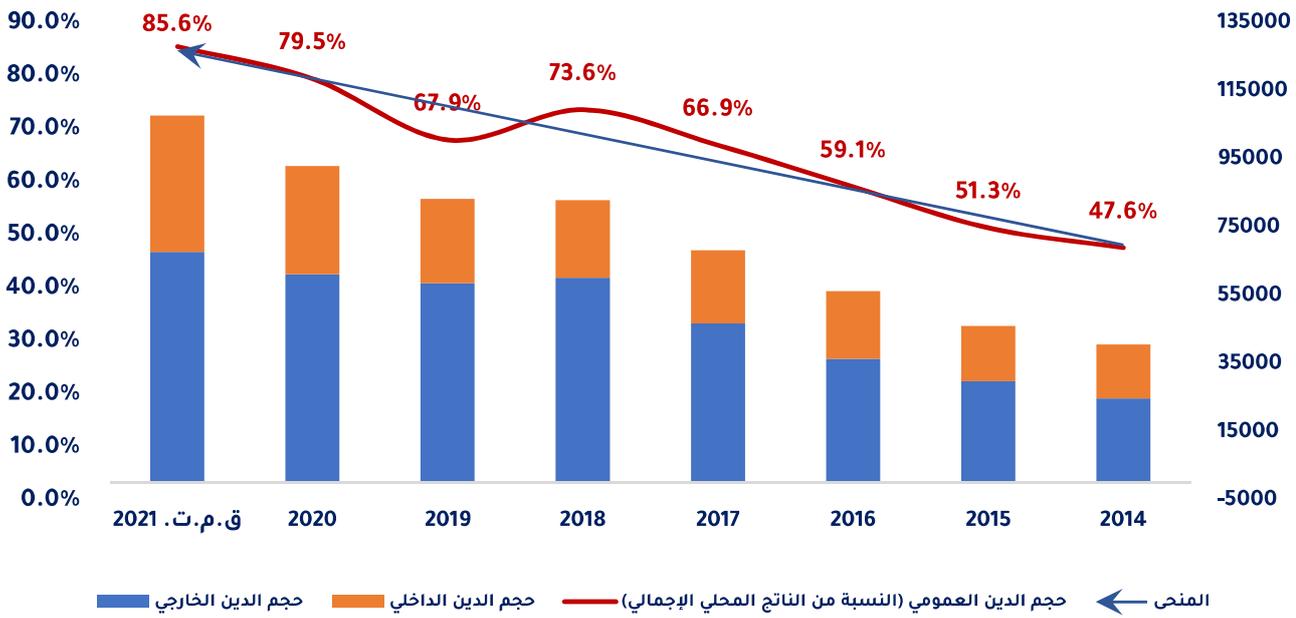
2021				بحساب م.د
المتبقي	موفى سبتمبر	ق.م.ت	ق.م	
0	2087	2087	0	صندوق النقد الدولي- مخصصات حقوق السحب
372	0	372	759	صندوق النقد الدولي - البرنامج
0	342	342	116	صندوق النقد العربي
342	1148	1490	589	البنك العالمي
197	591	788	277	البنك الافريقي للتنمية
961	970	1932	1005	الاتحاد الأوروبي
165	330	494	856	الوكالة الفرنسية للتنمية
477	248	725	1196	ألمانيا KFW
0	0	0	284	اليابان ICAJ
0	0	0	422	الجزائر
2820	0	2820	0	أخرى (تعاون ثنائي )
<b>5335</b>	<b>5715</b>	<b>11050</b>	<b>5505</b>	<b>قروض دعم الميزانية</b>

## 6. حجم الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى سنة 2021 إلى 107844 م.د مقابل 93045 م.د في موفى 2020 أي بزيادة 14799 م.د.

ويمثل حجم الدين العمومي نسبة 85.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 90.1% مقدره بقانون المالية الأصلي و 79.5% مسجلة سنة 2020.

رسم بياني عدد 15: تطور نسبة حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي



وتتوزع هيكله حجم الدين العمومي المحين لسنة 2021 بين خارجي في حدود 62.9% وداخلي في حدود 37.1%.

جدول عدد 10: تطور حجم الدين العمومي وهيكلته

2021		2020	2019	بحساب م.د
ق.م.ت	ق م			
67783	74212	61291	58606	حجم الدين الخارجي
%62.9	%67.9	%65.9	%70.3	المناوب
40061	35024	31754	24727	حجم الدين الداخلي
%37.1	%32.1	%34.1	%29.7	المناوب
<b>107844</b>	<b>109236</b>	<b>93045</b>	<b>83334</b>	<b>حجم الدين العمومي</b>
%85.6	%90.1	%79.5	%67.9	نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي

وتتوزع هيكله حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات الرئيسية كما يلي:

**جدول عدد 11: هيكله حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات الرئيسية**

2021		2020	2019	2018	2017
ق.م.ت	ق م				
55.21%	58.00%	54.51%	52.82%	51.15%	الأورو
17.42%	18.22%	20.04%	23.55%	25.15%	الدولار الأمريكي
8.66%	8.86%	9.65%	10.20%	10.20%	اليان الياباني
14.62%	11.14%	11.65%	9.15%	9.15%	حقوق السحب الخاصة
4.09%	3.78%	4.15%	4.28%	4.28%	عملات أخرى

ويقدر تأثير ارتفاع أسعار الصرف على حجم الدين العمومي نتيجة الزيادة بـ 10 مليم لسعر صرف الدولار أو الأورو و 100 مليم لـ 1000 يان ياباني كما يلي:

اليان الياباني	الدولار الأمريكي	الأورو	بحساب م.د
25.7	58.2	134.3	الزيادة في حجم الدين العمومي

ويحوصل الجدولان المواليان التوازن المحين لميزانية الدولة لسنة 2021:

جدول عدد 12: توازن ميزانية الدولة للفترة 2019-2021

2021			2020	2019	بحساب م.د	
(1)-(2)	ق.م.ت (2)	ق.م (1)				
<b>3716</b>	<b>55520</b>	<b>51804</b>	<b>48833</b>	<b>42275</b>	<b>جملة موارد الدولة</b>	
1340	34449	33109	30494	32185	1	مداخل الميزانية
2376	21071	18695	18339	10090	2	موارد الخزينة
<b>3716</b>	<b>55520</b>	<b>51804</b>	<b>48833</b>	<b>42275</b>	<b>جملة تكاليف الدولة</b>	
4038	44241	40203	40894	35778	1	نفقات الميزانية
-322	11279	11601	7939	6497	2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز
<b>1340</b>	<b>34449</b>	<b>33109</b>	<b>30494</b>	<b>32185</b>	<b>I- مداخل الميزانية</b>	
991	30816	29825	27147	28901	1	المداخل الجبائية
619	3103	2484	2568	3034	2	المداخل غير الجبائية
-270	530	800	779	250	3	الهبات
<b>4038</b>	<b>44241</b>	<b>40203</b>	<b>40894</b>	<b>35778</b>	<b>II- نفقات الميزانية</b>	
227	20345	20118	19203	16765	1	نفقات التأجير
286	2186	1900	2357	1606	2	نفقات التسيير
3476	12896	9420	11223	9970	3	نفقات التدخلات
2926	6027	3101	4486	4788	1-3	نفقات الدعم
0	2200	2200	2416	1800		( المواد الأساسية )
2926	3327	401	1470	2538		( المحروقات )
0	500	500	600	450		( النقل )
152	3900	3748	2746	1934	2-3	التدخلات ذات الصبغة التنموية
398	2969	2571	3991	3248	3-3	تدخلات أخرى
185	4218	4033	4186	4125	4	نفقات الاستثمار
0	302	302	189	107	5	نفقات العمليات المالية
-248	3782	4030	3736	3205	6	نفقات التمويل
112	511	400			7	النفقات الطارئة و غير الموزعة
<b>-2721</b>	<b>-6635</b>	<b>-3914</b>	<b>-7493</b>	<b>-938</b>	<b>1 النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادر</b>	
	-5.3%	-3.2%	-6.4%	-0.8%	النسبة من الناتج	
<b>-2473</b>	<b>-10417</b>	<b>-7944</b>	<b>-11229</b>	<b>-4143</b>	<b>2 العجز دون اعتبار الهبات و المصادر</b>	
	-8.3%	-6.6%	-9.6%	-3.4%	النسبة من الناتج	
<b>-2698</b>	<b>-9792</b>	<b>-7094</b>	<b>-10400</b>	<b>-3593</b>	<b>3 العجز باعتبار الهبات و المصادر</b>	
	-7.8%	-5.9%	-8.9%	-2.9%	النسبة من الناتج	

جدول عدد 13: عمليات الخزينة

2021			2020	2019	بحساب م.د	
(1)-(2)	ق.م.ت (2)	ق.م (1)				
2376	21071	18695	18339	10090	موارد الخزينة	I-
1675	20270	18595	15897	9693	موارد الاقتراض	1
-865	12150	13015	4771	7053	موارد الاقتراض الخارجي	1-1
2540	8120	5580	11126	2640	موارد الاقتراض الداخلي	2-1
701	801	100	2442	397	موارد الخزينة الأخرى	2
50	150	100	159	182	استخلاص أصل قروض	1-2
651	651	0	2283	215	موارد خزينة مختلفة	2-2
2376	21071	18695	18339	10090	تكاليف الخزينة	II-
-372	11129	11501	7394	6397	تسديد أصل الدين	1
-330	6176	6506	4286	5234	أصل الدين الخارجي	1-1
-42	4953	4995	3108	1163	أصل الدين الداخلي	2-1
2698	9792	7094	10400	3593	تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة	2
50	150	100	545	100	قروض و تسبقات الخزينة	3